https://farid.ps/articles/israel_attempted_assassination_of_konrad_adenauer/ar.html

محاولة اغتيال كونراد أديناور: مؤامرة لعرقلة التعويضات

في السنوات الأولى لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، برز كونراد أديناور، أول مستشار للأمة، كشخصية محورية في إعادة بناء بلد مدمر واستعادة مكانته على الساحة العالمية. كان أديناور، المناهض الشديد للنازية والكاثوليكي المتدين، قاد ألمانيا الغربية من عام 1949 إلى 1963، موجهاً إياها نحو الديمقراطية، والتعافي الاقتصادي، والمصالحة مع الأعداء السابقين. ومع ذلك، جعلت جهوده للتفاوض على تعويضات مع إسرائيل عن فظائع الهولوكوست هدفاً للمعارضة المتطرفة. في 27 مارس 1952، انفجرت طرد بريدي موجه إلى أديناور في مقر شرطة ميونيخ، مما أسفر عن مقتل ضابط شرطة وكشف مؤامرة اغتيال مذهلة مرتبطة بالمتشدد الإسرائيلي مناحيم بيغن. يستعرض هذا المقال السياق والتنفيذ والتبعات لهذه المحاولة الجريئة لقتل المستشار، ملقياً الضوء على فصل أقل شهرة في تاريخ الحرب الباردة.

كونراد أديناور واتفاقية التعويضات

ولد كونراد أديناور عام 1876 في كولونيا، وكان سياسياً مخضرماً له سجل في معارضة النازية. كعمدة لكولونيا خلال جمهورية فايمار، قاوم نظام هتلر، محتملاً السجن وعيشاً في عزلة خلال الحرب. بعد عام 1945، شارك في تأسيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) وأصبح أول مستشار لألمانيا الغربية عام 1949، مكلفاً بإعادة بناء أمة في أنقاض. ركزت سياسته الخارجية على التكامل مع الغرب والمصالحة مع الخصوم السابقين، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة. كان أحد أعمدة أجندته الأخلاقية والدبلوماسية معالجة مسؤولية ألمانيا عن الهولوكوست.

في عام 1951، بدأ أديناور مفاوضات لاتفاقية تعويضات مع إسرائيل، تهدف إلى تقديم تعويضات مالية لناجي الهولوكوست والدولة اليهودية الناشئة. تم ترسيم المحادثات في اتفاقية لوكسمبورغ في سبتمبر 1952، وكانت مثيرة للجدل بشكل عميق. في ألمانيا، رأى البعض التعويضات عبئاً اقتصادياً أو اعترافاً بالذنب الجماعي، بينما عارض الكثيرون في إسرائيل قبول الأموال من ألمانيا، معتبرين ذلك شرعنة لأمة مسؤولة عن إبادة ستة ملايين يهودي. أدانت الجماعات الراديكالية، خاصة تلك المرتبطة بتنظيم إرغون الصهيوني شبه العسكري، الاتفاقية كخيانة لضحايا الهولوكوست، معتبرين أن الناجين يجب أن يتلقوا المدفوعات مباشرة بدلاً من توجيه الأموال عبر الحكومة الإسرائيلية لمشاريع بناء الدولة.

مناحيم بيغن وصلته بإرغون

كان في قلب مؤامرة الاغتيال مناحيم بيغن، شخصية عملاقة في التاريخ الإسرائيلي الذي شغل لاحقاً منصب رئيس الوزراء من 1977 إلى 1983 وحاز جائزة نوبل للسلام عام 1978 عن اتفاقيات كامب ديفيد. في عام 1952، كان بيغن زعيم حزب هيروت اليميني، المتجذر في الحركة الصهيونية التصحيحية، وقائداً سابقاً لإرغون، المليشيا قبل قيام الدولة المسؤولة عن هجمات ضد القوات البريطانية في فلسطين. بيغن، الذي قضت عائلته في الهولوكوست، عارض بشدة صفقة التعويضات، معتبراً إياها تسوية أخلاقية تسمح لألمانيا بشراء الغفران.

لم تكن معارضة بيغن مجرد خطابية. وفقاً لكشوفات لاحقة، دعم بيغن بنشاط مؤامرة لاغتيال أديناور لعرقلة محادثات التعويضات. تم تنظيم الخطة من قبل مجموعة صغيرة من أعضاء إرغون السابقين، بما في ذلك إيليزر سوديت، الذي روى

تورطه في مذكرات نشرت بعد عقود، **بشليحوت هامتسبون (في مهمة الضمير)**. كشف رواية سوديت، المدعومة من الصحفي الألماني هينينغ سيتز في كتابه عام 2003 **محاولة اغتيال أديناور: التاريخ السري لهجوم سياسي**، عن دور بيغن المركزي في الموافقة على العملية وتمويلها وتخطيطها.

تطور المؤامرة

كانت محاولة الاغتيال جريئة وهاوية في الوقت نفسه. في 27 مارس 1952، وصل طرد موجه إلى المستشار أديناور إلى مقر شرطة ميونيخ، مما أثار الشكوك بسبب خط اليد الطفولي والعنوان غير الصحيح. كان الطرد، الذي يحتوي على قنبلة مخفية داخل موسوعة، قد أرسله صبيان مراهقان استأجرهما المتآمرون. شعر الصبيان بشيء غير طبيعي، فأبلغا الشرطة بدلاً من إرساله. عندما حاول الضباط فحص الطرد، انفجر، مما أسفر عن مقتل ضابط الشرطة البافارية كارل رايخرت وإصابة اثنين آخرين.

في الوقت نفسه، أرسلت قنابل بريدية إضافيتين إلى المكان الذي كانت فيه الوفود الإ اسرائيلية والألمانية تتفاوض على التعويضات، مطالب بها مجموعة تدعى منظمة الثوار اليهود. فشلت هذه القنابل في الوصول إلى أهدافها، لكن انفجار ميونيخ أثار تحقيقاً دولياً. تتبعت السلطات الفرنسية والألمانية المؤامرة إلى خمسة مشتبهين إسرائيليين في باريس، جميعهم مرتبطين بإرغون. من بينهم إيليزر سوديت، الذي اعترف بإعداد الجهاز المتفجر. تم اعتقال المشتبه بهم لكنهم سمح لهم لاحقاً بالعودة إلى إسرائيل، مع إبقاء الأدلة مختومة لتجنب إثارة المشاعر المعادية للسامية في ألمانيا.

قدمت مذكرات سوديت، المنشورة في التسعينيات، رؤى حاسمة حول دوافع المؤامرة وتنفيذها. ادعى أن النية لم تكن قتل أديناور بل إثارة اهتمام إعلامي دولي وعرقلة محادثات التعويضات. "كان واضحاً لنا جميعاً أنه لا فرصة لأن يصل الطرد إلى أديناور"، كتب سوديت، مشيراً إلى أن المؤامرة صممت كعمل رمزي. ومع ذلك، يُجادل في هذا الادعاء، إذ يشير تورط بيغن والنتيجة المميتة - موت ضابط شرطة - إلى نية أكثر خطورة. روى سوديت التزام بيغن الشخصي، بما في ذلك عرضه بيع ساعته الذهبية لتمويل العملية عند نفاد الأموال، واجتماعات مع أعضاء الكنيست يوحانان بادر وحاييم لانداو، بالإضافة إلى رئيس استخبارات إرغون السابق أبا شيرزر، لتنسيق المؤامرة.

التبعات والتستر

سعت حكومة ألمانيا الغربية، تحت قيادة أديناور، ورئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون إلى التقليل من الحادث لحفظ العلاقات الثنائية الهشة. كان أديناور، على علم بأصول المؤامرة، يختار عدم متابعتها بقوة، خوفاً من إثارة رد فعل معادٍ للسامية في ألمانيا أو عرقلة التعويضات. قدر بن غوريون، الداعم لصفقة التعويضات، ضبط نفس أديناور، إذ كان نشر تورط بيغن قد يجهد العلاقة الألمانية-الإسرائيلية الناشئة. بقيت التفاصيل محجوبة إلى حد كبير حتى عام 2006، عندما نشرت صحيفة فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ مقتطفات من مذكرات سوديت، مما أثار اهتماماً ونقاشاً متجدداً.

في إسرائيل، بقي دور بيغن غامضاً لعقود. ادعى سكرتيره الشخصي يحيئيل كاديشاي، وهرتسل ماكوف، مدير مركز تراث مناحيم بيغن، جهلهما بالمؤامرة عند استجوابهما عام 2006. ومع ذلك، ترك رواية سوديت، المدعومة ببحث سيتز، شكاً قليلاً في تورط بيغن. صدم الكشف المحللين، نظراً لمكانة بيغن اللاحقة كصانع سلام، وأثار أسئلة حول أخلاقيات العنف السياسي في عصر ما بعد الهولوكوست.

فشلت محاولة الاغتيال في عرقلة اتفاقية التعويضات، التي وقعت في سبتمبر 1952. دفعت ألمانيا الغربية في البداية حوالي 3 مليارات مارك ألماني إلى إسرائيل و450 مليون إلى مؤتمر المطالبات، مع استمرار المدفوعات مع ظهور مطالبات جديدة. عزز الاتفاق اقتصاد إسرائيل وشكل خطوة هامة في تسوية ألمانيا الأخلاقية، رغم بقائه مثيراً للانقسام. عزز بقاء أديناور وعزمه مكانته الداخلية والدولية، مساهماً في إعادة انتخابه عام 1953.

الإرث والأهمية التاريخية

تؤكد محاولة اغتيال كونراد أديناور على العواطف الخام والسياسات المعقدة في عصر ما بعد الهولوكوست. بالنسبة لبيغن وحلفائه، مثل صفقة التعويضات خيانة لمعاناة اليهود، لكن رد فعلهم العنيف كان يخاطر بتقويض السلطة الأخلاقية والأهداف الدبلوماسية لإسرائيل. عكس قرار أديناور بكتم الأمر التزامه البراغماتي بالمصالحة، حتى على حساب الشفافية. يبرز الحادث أيضاً التحديات في التنقل بين العدالة والذاكرة والمصلحة الوطنية في ظل الإبادة الجماعية.

اليوم، المؤامرة هي هامش في إرث كل من أديناور وبيغن، مغطاة بإنجازاتهما اللاحقة. يُحتفل بأديناور كأب مؤسس لألمانيا الحديثة والتكامل الأوروبي، بينما يُذكر بيغن بدوره في تأمين السلام مع مصر. ومع ذلك، تخدم محاولة 1952 كتذكير بتقلب سنوات الحرب الباردة المبكرة، عندما غذت الانقسامات الأيديولوجية والجراح التاريخية إجراءات متطرفة. كما تدفع للتأمل في أخلاقيات العنف السياسي والتوازن الدقيق للدبلوماسية في معالجة الفظائع الماضية.

كما لاحظ المؤرخ موشيه تسيمرمان، دفع السرية حول المؤامرة برغبة مشتركة في حماية المصالحة الألمانية-الإسرائيلية. كشفها المتأخر، من خلال مذكرات سوديت والتقارير اللاحقة، يدعونا للتعامل مع الغموض الأخلاقي في زمن كان فيه الناجون والدوليون والمتشددون يتصارعون مع إرث الهولوكوست بطرق مختلفة جذرياً.